Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata - Libya, Volume 1 - Issue 5, June 2016

Published on Web 01/06/2016

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة, ليبيا، المجلد الأول ـ العدد الخامس، يونيو 2016م

المنصوب بالواجب إضماره في الأسماء والأفعال

عبدالله علي الشكري*

مقدمة: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين؛ سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: درج النحاة على تسمية الألفاظ المؤثرة في إعراب ما بعدها بالعوامل، وهي التي يظهر أثرها في أواخر الكلمات المعربة، ولا يظهر ذلك الأثر في أواخر الكلمات المبنية. والأثر الذي يحدثه العامل هو حسب ما يقتضيه ذلك العامل رفعًا، أو نصبًا، أو جرًّا، أو جزمًا، ولا يشترط أن يكون العامل ظاهرًا في الكلام؛ بل نجد كثيرًا من العوامل المضمرة، وقد كثرت المفردات من الأسماء والأفعال التي ظهر فيها أثر العامل المضمر، وهي في النصب أوسع وأكثر حتى شملت كثيرًا من الأسماء والمعرب من الأفعال، وربما كانت هذه الكثرة نتيجة لكثرة علامات النصب، وهي أكثر علامات الإعراب؛ فإذا كانت العلامة الأصلية للنصب هي (الفتحة) فإنه يتبعها الألف والياء والكسرة، وحذف النون، وهي أكثر العلامات الإعرابية استعمالًا. والمنصوب بالمضمر الواجب إضماره يمثل ظاهرة تقتضي الدراسة؛ وهي مفرّقة في أبواب النحو، فرأيت أن أجمعها في بحث واحد ليسهل الاهتداء إليها، ووسمته باسم: المنصوب بالواجب إضماره في الأسماء والأفعال فكانت هذه الدراسة وصفًا وتحليلًا.

وقد قسمت هذا البحث بعد هذه المقدمة إلى تمهيد ومبحثين، وفي كل مبحث مجموعة من المطالب على النحو الآتي:

المبحث الأول: نصب الاسم بالواجب إضماره.

المطلب الأول: نصب المصدر بالواجب إضماره.

المطلب الثاني: نصب المنادى بالواجب إضماره.

المطلب الثالث: نصب المشغول عنه بالواجب إضماره.

المطلب الرابع: نصب الاسم المحذر منه بالواجب إضماره.

المطلب الخامس: نصب الاسم المغرى به بالواجب إضماره.

المطلب السادس: نصب الظرف بالواجب إضماره.

* قسم اللغة العربية – كلية التربية – جامعة مصراتة.

المطلب السابع: نصب المخصوص بالواجب إضماره.

المطلب الثامن: نصب المستثنى بالواجب إضماره.

المطلب التاسع: نصب الاسم بالواجب إضماره في إحدى حالتي النعت المقطوع.

المطلب العاشر: نصب المفعول معه بالواجب إضماره. في إحدى حالاته.

المبحث الثاني: نصب الفعل المضارع بالواجب إضماره.

المطلب الأول: نصب الفعل المضارع بالواجب إضماره بعد لام الجحود.

المطلب الثاني: نصب الفعل المضارع بالواجب إضماره بعد فاء السببية.

المطلب الثالث: نصب الفعل المضارع بالواجب إضماره بعد واو المعيّة.

المطلب الرابع: نصب الفعل المضارع بالواجب إضماره بعد (حتى).

المطلب الخامس: نصب الفعل المضارع بالواجب إضماره بعد (أو).

وقد اعتمدت في جمع مواضع النصب الواجب من المصادر الأصلية، مع الانتفاع بالمراجع الحديثة، سائلًا الله –تعالى– أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، والله الموفق.

توطئة

إن مصطلح الإضمار تعبير شائع في كتب النحو، والإضمار معناه: "أضمرت الشيء: أخفيته ... وأضمرته الأرض غيبته إما بموت وإما بسفر"[1].وأكثر المعاجم اللغوية يرد فيها هذا المعنى[2].

فالإضمار هو الإخفاء وعدم الإظهار، وهو بمعنى الحذف لا يفسد المعنى، ويقتضيه سياق الكلام، ولا يعطي مدلولًا يخالف المعنى المراد في أسلوب القول.

وكان موضوع الحذف والإضمار من الموضوعات التي كتب فيها النحاة أبوابًا مطولة، لأنها تشمل الكلام العربي برمّته؛ اسما وفعلًا وحرفًا، وقد أسهب ابن هشام وغيره من النحاة في استخلاص شروط كثيرة للحذف والإضمار ينبغي توافرها وأعرضها بتلخيص شديد، حيث أكتفي بالضروري منها دون التعرض للتفريعات التي أسهب فيها علماء النحو.

وأهم ما يمكن فهمه مما تواضع عليه النحاة من هذه الشروط وأولها وجود الدليل على المحذوف، نحو قوله تعالى:﴿قَالُوا سَلَامًا﴾. [سورة هود: 69]

أي: سلمنا سلامًا، ونحو قولك لمن قال: من أضرب؟ (زيدًا) أي: اضرب زيدًا، وألا يكون ما يحذف كالجزء من الجملة، فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه ولا مشبهه، وألا يكون مؤكداً، كما لا يجوز

حذف عامل المصدر المؤكد، نحو: ضربتُ ضربًا؛ لأن المقصود به تقوية عامله، وتقرير معناه، والحذف مناف لذلك، وكذلك يجب ألا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر؛ فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل.

وألا يكون عاملًا ضعيفًا؛ فلا يحذف الجار والجازم، والناصب، وألا يكون عوضًا عن شيء فلا يحذف (ما) في (أما أنت منطلقًا اطلقتُ) ولا كلمة (لا) من قولهم (افعل هذا إما لا) وألا يؤدي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.

هذا وأما تقدير المحذوف، فلا بد أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله. فيجب أن يقدر المفسّر في نحو:(زيدًا رأيته) مقدمًا عليه.

وأما مقدار المقدر فيجب تقليله ما أمكن لتقل مخالفة الأصل، وقد أورد ابن هشام كثيرًا من التقديرات الصائبة[3].

المبحث الأول: نصب الاسم بالواجب إضماره

المطلب الأول: نصب المصدر بالواجب إضماره

كثيرًا ما يأتي المصدر منصوبًا في كلام تام المعنى دون أن يذكر عامل النصب، وقد تعددت مواضع إضمار هذا العامل مع ظهور أثره، وهذا المضمر يمتنع ذكره كما ورد في فصيح الكلام، فأصبح المصدر نائبًا عن الفعل وجوبًا "نحو سقيًا ورعيًا، صبرًا على الشدائد، أتوانيًا وقد جدّ قرناؤك، حمدًا وشكرًا لا كفرًا، عجبًا لك، تبًّا للخائنين، ويحك، أنت صديقي حقًّا، قال الشاعر:

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ المَوْتِ صَبْرًا فَمَا نَيْلُ الخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ"[4]

فقوله: (صَبْرًا) مصدر معمول لفعل محذوف وجوبًا، والتقدير (اصبري صبرًا)، وهو منصوب.

قال ابن مالك:

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ[5]

ويحذف عامل المصدر وجوبًا في مواضع كثيرة وهي: إما أن تكون في مجال الخير، أو في مجال الطلب، ولذلك كان "حذف عامل المصدر الذي يذكر بدلًا من اللفظ بفعلِهِ. وهو على ضربين: خبر وطلب. فالخبر نحو قولك عند تذكر نعمةٍ: (حمدًا لا كفرًا).

والطلب كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾[سورة محمد: 4].

وكقول الشاعر:

يَمُـرُّون بـالدَّهْنَا خِـــفَافًا عِيَابُـهُم ويرجعْنَ من دارينَ بجَرّ الحقائِبِ

عَلَى حِينَ أَلْهَى النّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلًا زُرَيـقُ المالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ"[6]

فقوله: (ندلًا) مصدر قائم مقام فعل الأمر (اندلْ)، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والندل: خطف الشيء بسرعة، وقيل: النقل والاختلاس[7].

ومواضع الطلب التي يقع فيها المصدر منصوبًا بالواجب إضماره هي:

1- مصدر يقع موقع الأمر، نحو: "صبرًا على الأذى في المجد، ونحو: بلهًا الشرَّ وبلْهَ الشرِّ"[8] وهي بمعنى: اصبروا على الأذى لتحقيق المجد، واترُك الشرَّ، وكما ورد في بيت الأعشى السابق.

2- مصدر يقع موقع النهي، مُصَدَّرًا بالأمر قبله، نحو: "اجتهادًا لا كسلًا جدًّا لا توانيًا، مهلًا لا عجلةً .. قيامًا لا قعودًا ..."[9].

3- مصدر يقع موقع الدعاء، نحو: سقيًا ورعيًا، تعسًا للخائن، بُعدًا للظالم، سحقًا للئيم، رحمةً للبائس ... وجدعًا وليًّا لأعدائك، نصرًا عبادك المخلصين وهلاكًا وسحقًا للباغي الأثيم[10].

4- مصدر يقع بعد الاستفهام التوبيخي، أو التعجب أو التوجع، نحو: أجرأةً على المعاصي، أتوانيًا وقد علاك الشيبُ، قال الشاعر:

أسجنًا وقتلًا واشتياقًا وغربةً ونأي حبيب إن ذا لعظيم

وكقوله:

أشوقًا ولمّا يمضِ لي غير ليلةٍ فكيف إذا خبّ المطي بنا عشرا[11]

فالمصادر الواقعة بعد همزة الاستفهام في البيتين (أسجنًا، وقتلًا، واشتياقًا، وغربةً، وشوقًا) مصادر حُذفت أفعالها وجوبًا، وهذه الأفعال من لفظ المصدر ومادته.

5- هناك مصادر مسموعة كثر استعمالها حتى جرت مجرى الأمثال نحو: "سمعًا وطاعةً، وحمدًا وشكرًا، وعجبًا لك.."[12] وحذف العامل في مثل هذه المصادر متوقف على اجتماعها مراعاةً للمأثور؛ لأنه إذا أفردت حمدًا أو شكرًا، جاز إظهار الفعل، مثل: أحمد الله حمدًا وأشكره شكرًا.

6- وهناك مصادر محذوفة العامل تقع تفصيلًا لمجمل قبلها، أي تفصيلًا لعاقبة ما تقدمه .. كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾. [سورة محمد: 4].

ولذلك نجد أن هذا "الأسلوب المشتمل على مصدر يوضح أمرًا مبهمًا مجملًا، تتضمنه جملة قبل هذا المصدر، ويفصّل عاقبتهما؛ أي: يبين الغاية منهما، فالشروط ثلاثة في المصدر: تفصيله عاقبة، وأنها عاقبة أمر مبهم تتضمنه جملة، وهذه الجملة قبله"[13].

7- وهناك مصادر مؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو: "لك عليَّ الوفاء بالعهد حقًّا، وهو أخي حقًّا، فإن قولك: أخي يحتمل أنك أردت الأخوة المجازية، وقولك: حقًّا رفع هذا الاحتمال"[14].

8- كذلك يحذف عامل المصدر وجوبًا إذا ناب المصدر عن فعل أسند لاسم عين، أي: أُخبر به عنه، "وكان المصدر مكررًا أو محصورًا، فمثال المكرر: زيد سيرًا سيرًا والتقدير: زيدٌ يسير سيرًا، فحذف يسير وجوبًا لقيام التكرير مقامه، ومثال المحصور: ما زيدٌ إلا سيرًا، وإنّما زيدٌ سيرًا، والتقدير: إلا يسير سيرًا، فحذف (يسير) وجوبًا لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير"[15].

9- ومن المصادر المحذوف عاملها وجوبًا، ما يسمى المؤكد لنفسه، والمؤكد لغيره، فالمؤكد لنفسه "هو الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره، نحو: له عليَّ ألف عرفًا، أي: اعترافًا، فاعترافًا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: اعترف اعترافًا، ويسمى مؤكدًا، لنفسه؛ لأنه مؤكد للجملة قبله، وهي نفس المصدر بمعنى أنها لا تحتمل سواه"[16].

قال الرضي: "ولهذا قيل إن المصدر الظاهر يؤكد نفسه، فاعترافًا في: له عليَّ ألف اعترافًا، يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة، ومنه قولهم: الله أكبر دعوة الحقّ؛ لأن الله أكبر أول الآذان الذي هو الدعاء الحق؛ إذ هو دعاء إلى الصلاة؛ فدعوة الحق، كرجل صدق ... ومنه قوله:

إني لأمنحك الصدود وإنني قسمًا إليك مع الصدود لأميلُ"[17]

10- كذلك يجب حذف عامل المصدر وجوبًا؛ إذا قصد بها التشبيه بعد جملة اشتملت على فاعل المصدر في المعنى، نحو: لِسعيد صوتٌ صوت مطربٍ، وله بكاءُ الثكلى فـ(صوت مطرب) مصدر تشبيهي، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: يصوِّت صوت مطربٍ، وقبله جملة، وهي (لسعيد صوت) وهي مشتملة على الفاعل في المعنى وهو (سعيد)، وكذلك (بكاء الثكلى) منصوب بفعل محذوف وجوبًا، التقدير: يبكي بكاءَ الثكلى. وكذا لو كان قبلهُ جملة وليست مشتملة على الفاعل في المعنى، نحو: هذا بكاءٌ بكاءُ الثكلى، وهذا صوتٌ صوتُ مطربٍ، هذا، وكذلك نجد بعض الأساليب التي يكون فيها المصدر دالًا على التشبيه بعد جملة مشتملة إجمالا على معناه وعلى فاعله المعنوي، وليس فيها ما يصلح عاملًا غير المحذوف، نحو: للشجاع المقاتل زئيرٌ زئير الأسد أي يزأر زئير الأسد، أي زئيرًا يشبه زئير الأسد[18].

11- وهناك بعض المصادر تنصب بفعل مضمر وجوبًا، وهي التي تستعمل مصدرًا تارةً، واسم فعل تارة أخرى وهما: "مصدران (رُوَيْدَ وبَلْهَ)، فإن انجرّ ما بعدهما فهما مصدران نحو: رويْدَ محمدٍ، أي:

إرواد محمدٍ، أي: إمهاله، وهو منصوب بفعل مضمر، وبَلْهَ عليٍّ، أي: تَرْكَهُ وإن انتصب ما بعدهما فهما: اسما فعل، نحو: رويدَ زيدًا، وبلْهَ عمرًا، امْهِل زيدًا، واترك عمرًا"[19].

المطلب الثاني: نصب المنادى بالواجب إضماره

يصنف المنادى عند النحويين تحت باب المنصوبات، ولا يثنيهم عن أنه يبنى على الضم في حالتي المفرد المعرفة، والنكرة المقصودة؛ لأن هذا البناء في محل نصب، فهو كالشيء العارض لا يؤثر في الحكم العام للمنادى؛ فهو مفعول به لفعل محذوف وجوبًا، جاء في شرح المغني في النحو: "ومنه المنادى، أي: ومن المفعول به المنصوب بمضمر، أي بفعل مقدر المنادى، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) أي: قائم مقام (أدعو) لفظًا، نحو: يا زيدُ، أو تقديرًا كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾. [سورة يوسف: 29].

والمنادى المضاف منصوب، نحو: يا عبدَ الرحمن خذ بيدي والشبيه بالمضاف، نحو: يا طالعًا جبلًا، وكذلك النكرة غير المقصودة، نحو: يا رجلًا[20].

إذن لا ينفك المنادى إما أن يكون منصوبًا أو في محل نصب بفعل محذوف وجوبًا. قال ابن يعيش: "والذي يدل على أنّ الأصل في كل منادى النصب، قول العرب: (يا إيَّاك)"[21] هذا "وقد قالوا: يا أنت أيضًا، فكنوا عنه بضمير المرفوع، والناصب دائما فعل محذوف تقديره: أنادي أو أدعو، ولا يجوز إظهار ذلك الفعل، ولا اللفظ به؛ لأن (يا) قد نابت عنه؛ ولأنك إذا صرحت بالفعل، وقلت أنادي ... كان إخبارًا عن نفسك والنداء ليس بإخبار، وإنما هو نفس التصويت بالمنادى، ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد، فتقول: ناديت فلانًا"[22].

وبذلك يندرج المنادى تحت باب المفعول به، إلا أنه لا ينصب إلا بالمضمر، وليس له تأويل غير هذا.

المطلب الثالث: نصب الاسم المشغول عنه بالواجب إضماره

جاء في تعريف الاشتغال: "الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم، أو في سببيِّه، وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق، فمثال المشتغل بالضمير (زيدًا ضربتُه) وزيدًا مررت به، ومثال المشتغل بالسببي: زيدًا ضربت غلامه"[23] والاسم المشغول عنه، وهو الاسم المتقدم (محل الدراسة) تتنابه حالات، وهي: النصب وجوبًا وجوازًا والرفع وجوبًا وجوازًا، وفي مواضع ترجح حاله عن غيرها، وإذا أفردت حالة النصب الواجب يتبين أن عاملها الأساسي الفعل المضمر، قال ابن مالك:

"والنصب حتمٌ إن تلا السابق ما يختَصُّ بالفعل كإن وحيثما"[24]

ويجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأداة الشرط، وأداة التحضيض، وأداة العرض، وأداة الاستفهام إلا الهمزة نحو: إن ضعيفًا تصادفه فترفق به، حيثما أديبًا تجالسه يؤنسك، هلَّا حلما تصطنعه، ألا زيارة واجبةً تؤديها، متى عملًا تباشره؟ أين الكتابَ وضعته؟ فلا يجوز الرفع في هذه الأمثلة ونظائرها[25] وناصب الاسم المشغول عنه "فعل مقدّر وجوبًا، فلا يجوز إظهاره، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور، إلا أن يكون المذكور فعلًا لازمًا متعديًا بحرف الجر، نحو: العاجزَ أخذت بيده، وبيروت مررتُ بها، فيقدر من معناه"[26].

والتقدير: ساعدت العاجز، فهنا العامل المذكور عوض عن المحذوف وإن لم يكن من لفظه، ولكن يجب مراعاة المعنى في كل الأحوال، سواء أكان المحذوف من لفظ المذكور، نحو: الكتابَ قرأته، أي قرأت الكتاب قرأته، أم لم يكن من لفظه نحو: الشجرة جلست تحتها، والتقدير: لازمت الشجرة جلست تحتها أو نحوه[27].

المطلب الرابع: المنصوب بالواجب إضماره في أسلوب التحذير

عرفه ابن هشام بقوله: "هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه"[28].

ينصب الاسم في أسلوب التحذير: بفعل محذوف وجوبًا، ويقدر بما يناسب المقام مثل: احذر، وباعد، وتجنب، وتوق، وقِ، نحو: النارَ، والنارَ النارَ، والبردَ والمطرَ، ويكون التحذير تارة بلفظ (إيَّاك) وفروعه، وهو يأتي في عدة صور:

1- يكون اسمًا ظاهرًا "إما مكررًا وإما معطوفًا عليه مثله بالواو دون غيرها، نحو: البردَ البردَ، البردَ والمطرَ وحكم هذا النوع وجوب نصب الاسم في الصورتين بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبًا، ويراعى في تقديره موافقته للمعنى، وصحة التركيب "فيكون مثلًا: احذر البردَ البردَ أو توق البردَ والمطرَ "وحكم هذا النوع وجوب النصب، ووجوب حذف العامل ومرفوعه معًا"[29].

2- ذكر اسم ظاهر مضاف إلى كاف الخطاب، للمحذَّر "سواء أكان مكررًا أم غير مكرر، معطوفًا عليه بالواو مثيلًا له، أي محذَّرًا آخر، أم غير معطوف ... وحكم هذا النوع: نصب الاسم السابق الذي تكرر، وكذلك المعطوف عليه والناصب لهما عامل محذوف مع مرفوعه وجوبًا"[30].

نحو: رأسكَ رأسكَ، رأسكَ ويدَك، والتقدير: أبْعد رأسَكَ، أو قِ رأسَكَ ويدَكَ.

3- اسم ظاهر مختوم بكاف الخطاب أيضًا، ولكن ليس مثل الصورة السابقة حيث إن المعطوف والمعطوف عليه، كلاهما محذَّر وأما في هذه الصورة فالمعطوف (محذَّر منه)، نحو: يدَك والسكينَ،

رأسك والحائط، فالمعطوف هنا محذَّر منه، وحكم هذا النوع وجوب نصب الاسم الظاهر والمعطوف وأن يكون عامل النصب محذوفًا مع مرفوعه وجوبًا[31].

4- يكون المحذّر ضميرًا، ففي هذه الصورة "ذكر المحذَّر ضميرًا منصوبًا للمخاطب، هو: (إيَّاكَ) وفروعه، ويعد المحذَّر منه اسمًا مسبوقًا بالواو دون غيرها، أو غير مسبوق بها، أو مجرورًا بالحرف (مِن) فلابد لهذا النوع من ذكر المحذّر ضميرًا معينًا ثم المحذَّر منه، فمثال المسبوق بالواو، قول الأعرابية لابنها: (إياك والجود بدينكَ والبخلَ بمالك)، ومثال غير المسبوق بها قولهم: إياكم تحكيم الأهواء السيئة، فإن عاجلها ذميم وآجلها وخيم، وقول الشاعر:

إياك إياك المراء فإنه إلى الشرِّ دعَّاءٌ وللشرِّ جالبُ

ومثال المجرور بـ(من)قولهم: (إيَّاك من مؤاخاة الأحمق)، (إيَّاك من عزَّة الغضب الطائش) وحكم هذا النوع، وجوب ذكر المحذَّر منه بعد الضمير، ووجوب نصب هذا الضمير، والأصل: أحذِّرُكَ"[32].

خامسًا: المنصوب بالواجب إضماره في أسلوب الإغراء

أسلوب الإغراء مثل أسلوب التحذير إلا أنه لا تستعمل فيه (إيَّا)، فيجب إضمار الناصب له إذا كان معطوفًا أو مكرّرًا، قال ابن عقيل: " والإغراء هو: أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به، وهو كالتحذير، في أنه إن وُجِد عطفٌ أو تكرار وجب إضمار ناصبه، وإلا فلا، ولا تستعمل فيه (إيَّا)"[33]، وناصبه دائمًا فعل محذوف وجوبًا، ويقدر بما يناسب المقام، نحو الزم أو اتبع، أو اطلب... "ويجب في هذا الباب حذف العامل إن كرر المُغري به، أو عطف عليه، فالأول نحو: النجدةَ النجدةَ، ومنه قول الشاعر:

أخاك أخاكَ إنَّ من لا أخا له كساعٍ إلى الهيجَا بغير سلاحِ

(أخا) مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: الزم أخاك، وأخا مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه في محل جر، وهذا النوع يجب معه حذف العامل؛ لأنه كرر اللفظ المغرى به.

والثاني نحو: المروءة والنجدة"[34].

المطلب السادس: نصب الظرف بالواجب إضماره

إن الظرف أو المفعول فيه من أسماء الزمان والمكان، حكمه النصب والناصب له ما وقع فيه[35] كالفعل، والمصدر وغيره، فينصب بالواجب إضماره إذا "وقع الظرف صفةً، نحو: مررت برجلٍ عندك، أو صلة، نحو: جاء الذي عندك، فالعامل في هذه الظروف محذوف وجوبًا، والتقدير في غير

الصلة (استقرّ أو مستقرّ) وفي الصلة (استقرّ)"[36]، لأن الصلة يجب أن تكون جملة، واستقرّ جملة فعلية.

والمواضع التي يجب حذف العامل فيها وجوبًا هي:

"أن يقع خبرًا، أو حالًا، أو صفة، أو صلة، أو مشتغلًا عنه، أو لفظًا مسموعًا عن العرب محذوفًا في أكثر استعمالهم،"[37] فمثال الخبر، نحو: البيتُ أمامي، ومثال الحال: هذا الولد أمام أبيه كالمملوك. ومثال الصفة: إن شهادة زورٍ أمام القضاء قد تحفر هوة سحيقة تحت أقدام شاهدها. ومثال الصلة: أكرمت الرجلَ الذي معك. ومثال الاشتغال: يوم الأحد سافرت فيه. ومثال المسموع: حينئذٍ الآن[38]، أي: كان ذلك حينئذ واسمع الآن.

المطلب السابع: نصب المخصوص بالواجب إضماره

إذا كان الاختصاص هو: "نصب الاسم بفعل محذوف وجوبًا تقديره: (أخص أو أعني)، ولا يكون هذا الاسم إلا بعد ضمير لبيان المراد منه"[39]، فإن حكمه حكم المفعول به، نحو: نحن المسلمين نسعى لهدى الأمة؛ فالضمير (نحن) مبتدأ، وجملة: (نسعى لهدى الأمة) خبره.

والمسلمين: منصوب بفعل محذوف وجوبًا تقديره: أخص، وجملة الفعل المحذوف معترضة بين المبتدأ والخبر.

فالاسم المختص دائما منصوب على أنه "مفعول به لفعل واجب الحذف مع فاعله تقديره الشائع هو: أخصُّ"[40].

وللاختصاص أسلوب آخر، وهو أن يكون بلفظ (أيُّها أو أيّتها) وهذان اللفظان "يستعملان في الاختصاص كما يستعملان في النداء فيبنيان على الضم في محل نصب بأخصُّ محذوفًا وجوبًا"[41] ولا يجوز نصب الاسم بعد (أيُّها أو أيَّتها) على أنه تابع لمحلهما من الإعراب، مثال: أنا أُقري الضيف أيُّها الرجلُ، ونحن نغيث الملهوف أيُّها القوم، وهذا يراد به الاختصاص وإن كان في ظاهره نداء، ومعنى ذلك: أنا أقري الضيف مخصوصًا بين الرجال، ونحن نغيث الملهوف مخصوصين بين الناس. و"جملة أخصُّ المقدرة بعد أيُّها أو أيَّتها في محل نصب على الحال"[42].

المطلب الثامن: نصب المستثنى بالواجب إضمارُه

معلوم أن حكم المستثنى بـ(إلا) النصب إذا استوفى شروطه وهي: إذا كان الأسلوب تام مثبت في الاستثناء المتّصل والمنقطع، نحو: نجح الطلابُ إلا الكسولَ، وحضر المسافرون إلا حقائِبَهم "واختلف النحويون في ناصب المستثنى، فمنهم من قال: ناصبه ما قبله بواسطة (إلا) ومنهم

من قال: إن الناصب له (إلا) ومن قال: إن الناصب له هو الفعل الواقع قبل (إلا) ومن قال: إن الناصب له هو الفعل الواقع قبل (إلا) باستقلاله لا بواسطتها"[43].

وهناك رأي آخر وهو "إن الناصب له فعل محذوف تدل عليه (إلا) وتقديره: (استثنى)"[44] ومن هنا يدخل المستثنى في بعض حالاته ضمن الأسماء المنصوبة بإضمار فعل، وهو تعليل مقبول؛ لأن النصب لا يكون إلا بعامل لفظي إما مذكور أو مضمر (محذوف) بدليل، ولم يعترض على هذا الحكم –فيما علمت– إلا العكبري، وقد ذكر جميع المواضع السابقة إلا أنه نفي أن يكون الناصب للاسم المستثنى فعل محذوف.[45]

المطلب التاسع: نصب الاسم بالواجب إضماره في إحدى حالتي النعت المقطوع

النعت المقطوع، هو النعت الذي يخالف في حركته حركة المنعوت السابق له، فإن كان المنعوت منصوبًا يقطع إلى الرفع نحو: قابلت زهيرًا المسكينُ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: خو المسكين.

وإذا كان المنعوت مرفوعًا يقطع إلى النصب، نحو: جاء زهيرٌ المسكينَ، والناصب لهذا النعت هو ذلك الفعل المضمر وجوبًا ويقدر بما يناسب المعنى نحو (أعني)، وقالوا في سبب القطع هو "بلاغي محض ... هو التشويق، وتوجيه الأذهان بدفع قوي إلى النعت المقطوع، لأهميةٍ فيه تستدعى مزيدًا من الانتباه إليه، وتعليق الفكر به، وأنه حقيق بالتنويه وإبراز مكانته، وجعلوا الأمارة على هذا كله إضمار العامل، وتكوين جملة جديدة الغرض منها: إنشاء المدح أو الذم أو الترحم"[46].

وفي حالة قطع النعت إلى النصب، نحو: قابلني محمدٌ الشجاعَ، وعاد سعيدٌ البخيلَ، ومررت بزيدٍ المسكينَ، فالنعت في الجمل السابقة منصوب بفعل محذوف وجوبًا تقديره أعني أو أمدح، أو أذم، أو أترحم، على حسب السياق.

المطلب العاشر: نصب المفعول معه بالواجب إضماره في إحدى حالاته

نعلم أن المفعول معه هو الاسم الفضلة المنصوب بعد (واو) بمعنى (مع) والناصب له الفعل المتقدم عليه، أو غيره من المشتقات العاملة كاسم الفاعل العامل، وأحيانًا يتقدمه مصدر عامل أيضًا ولكنه يأتي في بعض الحالات دون أن يتقدمه عامل ينصبه، حينئذٍ يكون منصوبًا بفعل محذوف، قال ابن عقيل "حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه، وسمع من كلام العرب نصبه بعد (ما) و (كيف) الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل، نحو: (ما أنتَ وزيدًا) و(كيفَ أنت وقصعةً من

ثريد) فخرّجه النحويون على أنّه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون، والتقدير: ما تكون وزيدًا؟ وكيف تكون وقصعةً من ثريد؟ فزيدًا وقصعةً؛ منصوبان بـ(تكون) المضمرة"[47].

المبحث الثاني: نصب الفعل المضارع بالواجب إضماره

من المعلوم أنه لا يعرب من الأفعال إلا الفعل المضارع، إذا لم تتصل بآخره نون التوكيد _ثقيلة أو خفيفة_ اتصالًا مباشرًا أو نون الإناث والنصب من علامات إعراب الفعل المضارع إذا تقدمه ما يوجب النصب، ونواصب المضارع كثيرة مثل (أنْ– ولنْ– كي– وإذن...) وشرطها أن تتقدم الفعل بلفظها، أي أن تكون ظاهرة، واختصت (أن) من بين أخواتها بنصب الفعل المضارع ظاهرة ومضمرة، وإضمارها يكون جائزًا وواجبًا، ونكتفي بالإضمار الواجب، وهو الذي نحن بصدده.

وقد أجمع النحاة–وهو رأي البصريين– على تقدير (أن) إذا جاء المضارع بعد خمسة أحرف مع بعض الشروط، وهي:

1– نصب الفعل بعد لام الجحود:

وهي لام الجر التي تقع بعد (ما كان) أو (لم يكن) الناقصتين، قال الأشموني: "فإن سبقها كون ناقص ماضٍ، منفي وجب إضمار (أن) بعدها... نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ ﴾[سورة العنكبوت:40]، ونحو:﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[سورة النساء: 168]، وتسمى هذه اللام لام الجحود"[48].

فيظلم ويغفر منصوبان بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا، والفعل بعدها مؤول بمصدر مجرور باللام، وخبر كان ويكن مقدّر، والجار والمجرور متعلقان بخبرها المقدّر، والتقدير: ما كان الله مريدًا لظلمهم، ولم يكن مريدًا لتعذيبهم.

فإذا جاءت (كان) أو (يكن) تامّتين جاز إظهار أن بعدهما؛ لأن اللام حينئذ لام التعليل، نحو: وما كان الإنسانُ لأنْ يعصيَ ربّه، أي: ما يوجد ليعصيَه. ومن خلال الأمثلة نلاحظ أنه لا بدّ أن يسبق هذه اللام الداخلة على الفعل المضارع، كونٌ منفيٌّ، ثم يلي الكون اسمه مباشرةً، ثم المضارع المنصوب المبدوء بلام الجحود –وهي اللام المكسورة–، والمصدر المؤول من (أنْ) وما دخلت عليه مجرور بهذه اللام، والجار والمجرور متعلقان بخبر (ما كان أو لم يكن).

2– نصب المضارع بعد فاء السببية:

و فاء السببية معناها، الفاء التي تفيد "أن ما قبلها سبب لما بعدها، وأنّ ما بعدها مسبب عما قبلها، كقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[طه: 81]، فإن لم تكن الفاء للسببية بل كانت للعطف على الفعل قبلها، أو كانت للاستئناف لم ينصب الفعل بعدها بـ(أنْ)

مضمرة، بل يعرب في الحالة الأولى بإعراب ما عُطف عليه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[سورة المرسلات: 36]. أي: ليس هناك إذنٌ لهم ولا اعتذار منهم، ويرفع في الحالة الأخرى كقوله تعالى:﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[سورة يس: 82]. أي: فهو يكون إذا أراده"[49]، وكقول الشاعر:

"أَلَم تَسأَلِ الرَبعَ الخَلاءَ فَيَنطِقُ وَهَل تُخبِرَنْك اليَومَ بَيداءُ سَملَقُ"[50]

أي: فهو ينطق إن سألتَهُ. حيث بقي الفعل المضارع مرفوعًا؛ لأن الفاء استئنافية.

والنصب بفاء السببية، إذا كانت الفاء واقعة في جواب الأمر، نحو: طِع والديك فتفوزَ برضا ربّك.

والنهي، نحو: لا تخلفْ الوعد فتندمَ.

والنفي، نحو: ما سمعنا شيئًا فنخبرَكَ.

والاستفهام، نحو: هل أتبعُك فتدلَّني؟ وهل تزورني فأُكرمَك؟

وبعد التمنّي، نحو قوله تعالى: ﴿يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[سورة النساء: 73].

وبعد العرض، نحو: ألا تحضر فتسمعَ[51].

3- نصب المضارع بعد واو المعيّة:

وهي الواو التي تفيد حصول ما قبلها مع ما بعدها، وتكون للمصاحبة، أي: بمعنى (مع)، وأما إذا كانت للعطف أو الاستئناف فلا ينصب المضارع بعدها بأنْ مضمرة وجوبًا، وأشهر مواضع نصب المضارع بعدها:

- إذا وقعت بعد النفي، نحو قوله تعالى:﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[سورة آل عمران: 142]. ففي قوله: (يعلَم) الثانية يجب نصب الفعل؛ لأن الواو سُبقت بالنفي بالأداة (لمَّا).

- إذا وقعت بعد النهي، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[سورة البقرة: 41]. نُصب المضارع في قوله: (وتكتموا) بحذف النون؛ لأنه مُسبق بالنهي.

وكقول أبي الأسود الدؤلي:

لا تَنهَ عَن خُلُقٍ وَتَأتيَ مِثلَهُ عارٌ عَلَيكَ إِذا فَعَلتُ عَظيمُ [52]

- أن تقع في جواب الأمر، كقول الشاعر:

فَقُلتُ ادعي وَأَدعوَ إِنَّ أَندى لِصَوتٍ أَن يُنادِيَ داعِيانِ

- التمنّي، كقوله تعالى على لسان الكافرين:﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[سورة الأنعام: 27].

– الاستفهام، كقول الحطيئة:

أَلَم أَكُ جَاركُمْ وَيَكونَ بَيني وَبَينَكُمُ المَوَدَّةُ وَالإِخاءُ

– التخصيص، نحو: هلَّا جلست وأُحدّثَك.

– الدعاء، نحو: اعفُ عن بكرٍ ويدخلَ.

– الشرط، نحو: إن تقمْ وتخرجَ أكرمْك.

– الجزاء، نحو: إن تأتِ أكرمْك وأُحسنَ إليك[53].

وواو المعية هي حرف عطف على المشهور مع إفادة المصاحبة والاجتماع، والمضارع بعدها منصوب بـ(أنْ) المضمرة وجوبًا، وزمانه للاستقبال، كما في المواضع السابقة، فإن لم تكن الواو للمعيّة، بل كانت للعطف، أو للاستئناف، أُعرب الفعل بعدها كإعراب ما قبلها، نحو: لا تكذبْ وتعاشرْ الكاذبين.

4– نصب المضارع بعد (حتّى):

وهي (حتّى) الجارّة التي بمعنى إلى أو لام التعليل؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾[سورة طه: 91].

والثاني، نحو: أطع الله حتى تفوزَ برضاه، أي: إلى أن يرجع، ولتفوز برضاه[54].

وتأتي بمعنى (إلا) كقول الشاعر:

لَيسَ العَطاءُ من الفُضولِ سَماحَةً حَتّى تَجودَ وَما لَدَيكَ قَليلُ

أي: إلا أن تجود، والفعل بعدها مؤول بمصدر مجرور بها، ويشترط في نصب الفعل بعدها بأن مضمرة أن يكون مستقبلًا[55].

فالفعل المضارع بعد (حتى) إذا توفرت الشروط التي تحتّم نصبه، يكون منصوبًا بأن المضمرة وجوبًا، ويمكن أن نستخلص شروط نصب الفعل بعدها بـ(أنْ) المضمرة وجوبًا:

1– إذا كانت (حتى) بمعنى (إلى، أو لام التعليل، أو إلا).

2–أن يكون الفعل بعدها مستقبلًا، ولا يصح إظهار أن بعدها.

قال ابن هشام: "وليس النصب بحتّى نفسها، خلافًا للكوفيين، ولا يجوز إظهار (أن) بعدها في شعر ولا نثر"[56].

وفي شرط الفعل قال: "ويشترط لإضمار (أن) بعدها أن يكون الفعل مستقبلًا بالنظر إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلًا بالنظر إلى زمن التكلم أولا، فالأول كقوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [سورة طه: 91].

ألا ترى أن رجوع موسى مستقبل بالنظر إلى ما قبل (حتى)[57].

5- نصب الفعل بعد (أو):

(أو) العاطفة التي بمعنى (حتى أو إلا الاستثنائية)

"ينصب الفعل بعدها وجوبًا بأن المضمرة في موضعين: أن تكون أو العاطفة صالحة للحذف، ووضع (حتى) مكانها، أو تكون بمعنى (إلا)"[58].

فالأول كقول الشاعر:

لأستسهلنّ الصَّعْبَ أو أُدْرِكَ المنى فما انقادَت الآمَالُ إلا لصَابرِ[59]

أي: حتى أن أدرك المنى.

والثاني كقول الآخر:

وَكُنتُ إذا غَمَزتُ قَناةَ قَومٍ كَسَرتُ كعوبها أَو تَستَقيما[60]

أي: إلا أن تستقيم.

" والفعل المنصوب بـ(أن) مضمرة بعد (أو) معطوف على مصدر مفهوم من الفعل المتقدم، وتقديره في البيت الأول: ليكوننّ منى استسهال للصعب أو إدراك للمنى، وتقديره في البيت الآخر: ليكوننّ مني كسرٌ لكعوبها أو استقامة منها"[61].

هذا ولا ينصب الفعل بـ(أن) مقدرة في غير المواضع السابقة إلا ما ورد مسموعًا ولا يقاس عليه، كالمثل المشهور: (تسمَع بالمُعيْديّ خير من أن تراه)، وقولهم: (خُذ اللصّ قبل يأخذَك)، وكذلك قولهم: (مرهُ يحفُرَها)، وقول الشاعر:

أَلا أَيُّهَذا الزّاجِري أَحضُرَ الوَغى وَأَن أَشهَدَ اللَذّاتِ هَل أَنتَ مُخلِدي[62]

نتائج مستفادة من الدراسة

1- كثيرًا ما يأتي المصدر منصوبًا في كلام تام المعنى، دون أن يذكر عامل النصب، وقد تعددت مواضع إضمار هذا العامل مع ظهور أثرِه، وهذا المضمر يمتنع ذكره، فأصبح نائبًا عن الفعل المحذوف، ويذكر بدلًا من ذكر فعله بعد حذف ذلك الفعل وجوبًا.

2- يكثر حذف عامل المصدر في الأساليب الإنشائية الطلبية.

3- كذلك تنصب المصادر الدالة على التوكيد، وهي: المؤكد لمضمون الجملة، ومنها المؤكد لنفسه؛ وهو الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره.

4- وتأتي كثرة الحذف أيضًا في عوامل المصادر التي يقصد منها التشبيه.

5- ثم تأتي بقية المواضع الأخرى، وكذلك عوامل المصادر المسموعة التي جرت مجرى الأمثال.

6- ينصب الظرف باللازم حذفه إذا كان خبرًا، أو حالًا، أو صفة، أو صلة، أو مشتغلا عنه، أو لفظا مسموعًا عن العرب محذوفًا في أكثر استعمالهم.

7- في أسلوب الاختصاص، الاسم المنصوب بعامل محذوف وجوبًا هو الاسم الواقع بعد الضمير، وكذلك في لفظ (أيُّها أو أيَّتها) المبنيان في محل نصب بذلك العامل.

8- من الأسماء ما ينصب بعامل محذوف وجوبًا في بعض أحواله، فهو ليس كالأسماء السابقة التي تنصب مطلقًا، ولكنه في بعض الأحوال، مثل: الاستثناء، والنعت المقطوع، والمفعول معه إذا كانت الواو بمعنى المصاحبة.

9- فاء السببية، حرف عطف مع دلالتها على السبب وتأتي متوسطة بين أمرين السابق منهما هو العلة أو السبب في المتأخر الذي يليها.

10- واو المعية: حرف عطف على المشهور في المعنى لا في الإعراب، مع إفادة المصاحبة.

11- إعراب الفعل بعد فاء السببية وواو المعية يتوقف على مراد القائل، فإن أراد السبب أو المصاحبة، كان النصب، وإلا فهما حرفا عطف والإعراب بحسب المعطوف عليه.

12-لا يُنصب الفعل بعد (حتى) إلا إذا كان مستقبلا.

13- لا يقاس على المسموع مما جاء منصوبًا بأن المضمرة دون أن يسبقها شيء، ومن العلماء من جعله شاذًا.

هذا والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد.

الهوامش

(1) لسان العرب، تأليف: ابن منظور، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ-2002م، مادة (ضمر)، 527/5.

(2) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد مرتضى الزبيدي، دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، د.ت، مادة (ضمر)، 353/3.

(3) ينظر: تفصيل هذه المواضع في: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف: أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية لبنان، 1992م، 692/2-706.

(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، 2004م، الشاهد رقم: 249، 185/2، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، الشاهد رقم: 422، 203/2.

(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، الطبعة 1، (دت)، ص: 150.

(6) شرح الكافية الشافية، تأليف: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هويدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة (د.ت) جامعة أم القرى، 658/2-659، وينظر: شرح ابن عقيل الشاهد رقم: 162، 151/2، وأوضح المسالك، الشاهد رقم: 248، 184/2.

(7) ينظر: لسان العرب 505/8. (مادة ندل).

(8) جامع الدروس العربية، 458.

(9) النحو الوافي، تأليف: عباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة 11، (د.ت)، 221/2.

(10) ينظر في تفصيل ذلك: جامع الدروس العربية، 458، والنحو الوافي، 221/2 وما بعدها.

(11) ينظر: النحو الوافي، 222/2، وجامع الدروس العربية، 459.

(12) ينظر: جامع الدروس العربية، 460، والنحو الوافي، 223/2.

(13) النحو الوافي، 224/2.

(14) جامع الدروس العربية، 461.

(15) شرح ابن عقيل، 153/2-154، وينظر: شرح الكافية الشافية، 665/2.

(16) ينظر: شرح ابن عقيل، 155/2، والنحو الوافي، 226/2.

(17) شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة 2، 1996م، 323/1.

(18) ينظر: أوضح المسالك 187/2–188 بتصرف، وشرح ابن عقيل 155/2، والنحو الوافي 227/2.

(19) شرح ابن عقيل 251/3–252، بتصرف.

(20) شرح المغني في النحو، ومعه متن المغني في النحو للجابردي (ت: 696هـ) تأليف: محمد بن عبد الرحيم بن الحسن العمري الميلاني (811هـ)، تحقيق: د. عبد القادر الهيتي، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، د.ت، ص84.

(21) شرح المفصل، تأليف: موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: أميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 2011م، الطبعة 2، 316/1.

(22) المصدر السابق نفسه 317/1 بتلخيص وتصرف.

(23) شرح ابن عقيل، 107/2، وينظر: جامع الدروس العربية، 444.

(24) شرح ابن عقيل، 109/2.

(25) ينظر: شرح ابن عقيل 109/2، والنحو الوافي 132/2.

(26) جامع الدروس العربية، 445.

(27) ينظر تفصيل ذلك في: النحو الوافي، 129/2.

(28) أوضح المسالك، 67/4.

(29) وقد يرفع المكرر على أنه خبر لمبتدأ محذوف، نحو: (الأسدُ الأسدُ) أي: هذا الأسدُ. ينظر: جامع الدروس العربية، ص: 442.

(30) النحو الوافي، 128/4–129.

(31) النحو الوافي، 130/4.

(32) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف: عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد... ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، 2009، ص: 249، الشاهد رقم 106، والخصائص، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، 71/3.

(33) شرح ابن عقيل 249/3.

(34) جامع الدروس العربية 443.

(35) ينظر: شرح ابن عقيل 163/2.

(36) شرح ابن عقيل 164/2.

(37) النحو الوافي 247/2.

(38) ينظر تفصيل ذلك في النحو الوافي 247/2-248، وشرح ابن عقيل 164/2.

(39) جامع الدروس العربية، 443.

(40) النحو الوافي 123/4.

(41) جامع الدروس العربية، 444.

(42) السابق نفسه، ص: 444.

(43) شرح ابن عقيل، هامش 178/1-179، والنحو الوافي 328/2.

(44) النحو الوافي 328/2.

(45) قال ما نصه: " ... أنا إذا قدرنا (استثنى) صار الكلام جملتين، وتقديره بالجملة الواحدة أولى". اللباب في علل البناء والإعراب، تأليف: أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة 1، 1416هـ-1995م، 304/1.

(46) النحو الوافي 492/3.

(47) شرح ابن عقيل 172/2، وينظر: جامع الدروس العربية 486.

(48) شرح الأشموني، 21/3، وينظر: اللباب 39/2.

(49) جامع الدروس العربية، ص: 312.

(50) شرح المفصل للزمخشري، تأليف: موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2011م، 256/4.

(51) ينظر تفصيل هذه المواضع في: دور الحرف في أداء معنى الجملة، تأليف: الصادق خليفة راشد، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996، 107 وما بعدها. وينظر: شذور الذهب 320-321، وجامع الدروس العربية ص: 312.

(52) ينظر: جامع الدروس العربية 312.

(53) ينظر: دور الحرف 111.

(54) ينظر: جامع الدروس العربية 314.

(55) ينظر: السابق نفسه، 314.

(56) شرح شذور الذهب، ص: 316.

(57) المصدر السابق.

(58) النحو الوافي 326/2.

(59) شرح ابن عقيل، 8/4، وجامع الدروس العربية 316. وشرح شذور الذهب 318-319.

(60) شرح ابن عقيل، 8/4، وجامع الدروس العربية 316.

(61) جامع الدروس العربية، ص: 316.
(62) ينظر النحو الوافي 400/4. وجامع الدروس العربية 316.

المراجع

* القرآن الكريم.
1. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، 2004م.
2. تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد مرتضى الزبيدي، الطبعة 1، المطبعة الخيرية/ مصر (د.ت).
3. جامع الدروس العربية، تأليف: مصطفى الغلاييني، دار الحديث، القاهرة، 1426هـ-2005م.
4. الخصائص، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية.
5. دور الحرف في أداء معنى الجملة، تأليف: الصادق خليفة راشد، منشورات جامعة قاريونس بنغازي 1996م.
6. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، الطبعة 1، د.ت.
7. شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات: جامعة قاريونس بنغازي، الطبعة 2، 1996م.
8. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف: أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع (د.ت).
9. شرح الكافية الشافية، تأليف: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هويدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة/ جامعة أم القرى (د.ت).

10. شرح المغني في النحو، ومعه (متن المغني في النحو)، للجابردي، تأليف: محمد بن عبد الرحيم بن الحسن العمري الميلاني، تحقيق: عبد القادر الهيتي، منشورات: جامعة قاريونس بنغازي (د.ت).
11. شرح المفصل، تأليف: موفق الدين أبي البقاء يعيش ابن علي بن يعيش الموصلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية (بيروت) لبنان، الطبعة 1، 2011.
12. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، لبنان، دار الفكر، دمشق، الطبعة 1، 1416هـ-1995م.
13. لسان العرب، تأليف: أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت- لبنان، ط3.
14. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت (د.ت).
15. النحو الوافي، تأليف: عباس حسن، دار المعارف، الطبعة 13، (د.ت).